الصيغة والوظيفة والعلامة
مسائل تحديد الجنس اللغوي

إعداد

أ.د. ممدوح عبدالرحمن الرمالي
أستاذ النحو والصرف والعروض
كلية دار العلوم- جامعة المنيا

دورية الانسانيات – كلية الآداب – جامعه دمنهور
العدد (64)- الجزء الأول - لسنة 2025

الصيغة والوظيفة والعلامة ؛ مسائل تحديد الجنس اللغوي

أ.د. ممدوح عبدالرحمن الرمالي

بسم الله الرحمن الرحيم

فاللغة نظام، وهذا النظام وظيفي، يتوسله الإنسان للتعبير عن أعراضه ولعملية التواصل. وهو نظام يتألف من مجموعة من الإشارات الاصطلاحية المعبرة، قال البعض فيها إنها اعتباطية، وأضاف البعض الآخر: إنها اعتباطية وضرورية، وإنه بواسطتها يتحقق الكلام ويؤدي المعنى ومن المهمات الملقاة على عاتقه اللغوي دراسة الإشارات وتحليل التعبير، بموجب مستويات، كالمستوى الأول الأصواتي والفونولوجي أي الأصواتي الوظيفي، والمستوى الثاني وفيه تقع مسائل الصرف والتصريف والنحو، والمستوى الثالث وعليه يحصل ترابط التركيب وتأليف الجمل.

وقد احتلت العناية بدراسة الحروف جزءًا من اهتمام علماء اللغة العربية، لأنهم وجدوا أن للأدوات في اللغة العربية أهمية كبيرة. فيها يُفهم كثير من الأساليب، ويُدرك ما في اللغة من روعة وجمال. ولعل كشف أسرار الأساليب المتعددة هو سر اهتمامهم بدراستها، وتعدد أساليبها راجع إلى ما تفيده الأدوات من معانٍ متعددة عند وضعها في تراكيب لغوية مختلفة.

وقد فصلوا القول في مبانيها ومعانيها، واختلفوا في تعدد معانيها كما اختلفوا في أصل مباني بعضها، وتباينت مناهجهم التي انتهجوها لدراسة هذه الأدوات.

وخصص بعضهم دراسات موجزة في حروف المباني وخصص غيهم دراسات واسعة مفصلين القول فيها كما أنهم أشاروا إلى أن قسمًا منها يشترك مع حروف المعاني معنى ومبنى. كالألف، والهمزة، والباء، والتاء، والكاف والواو، واللام، والسين، والفاء، والنون مخففة... والحروف لها شأنها؛ فهي تربط بين عناصر الجملة وبين الجمل، ولها معانيها التي تسم الجملة أحياناً عند اشتمالها عليها وقد وردت هذه الحروف بأحكامها مفرّقة في بطون كتب النحو أما عن التاء فهي الحرف الثالث من حروف الهجاء في الترتيب الألفبائيّ، والثاني والعشرون في الترتيب الأبجدي. تُساوي، في حساب الجُمَّل، الرقم أربعمئة. وهي حرف مهموس شديد من الحروف النِّطعيَّة مخْرجه من طرف اللِّسان وأصول الثنايا العليا.

وقد نظم رضي الدين القازاني في معان التاء:

جاءتْ معاني التاء، فيما حقّقُوا

ثلاثةً، لاغير، عنهم، فافهَمِ

وتــاءُ تأنيــثٍ، وتــاءُ القَسَــمِ

ولـه أكثر من رسم إملائـي بـالرغم من أن الصفات المخرجية واحدة وهذا الحرف يمكن تصنيفه إلى أكثر من تصنيف من حيث اندراجه في أقسام الكلام العربي فهو ضمير أي يقوم مقام الاسم ويأخذ محله الإعرابي وهو علامة على زمن الفعل المضارع وهو أيضاً علامة تلحق نهاية الأسماء للدلالة على التأنيث وحينئذ يتميز رسمه الإملائي عن حالة وروده ضميراً أو حرفاً من حروف المضارعة أما وروده في حشو الكلمة فيرتبط بمبني الكلمة أو التحول عن النظير المطبق أو المفخم.

وعلماء العربية اتخذوا من الرسم الإملائي لهذا الحرف مميزاً بينه هذه الحالات جميعًا أي للتمييز بين الوظائف المختلفة التي يمكن أن يؤديها هذا الحرف حتى أن علماء العروض والقافية الذين نظروا إلى مثل هذه الأحرف نظرة جمالية وأعطوها أحيانًا قيمة بيانية في الدلالة على مضمون تجربة الشاعر، هؤلاء العلماء نظروا إلى هذا الحرف في بعض الأحيان بمنظور وظيفي ففرقوا بين حالات وروده روًا أو وصلًا وفقًا لوظيفته في التأنيث ووفقًا لرسمه الإملائي.

وترسم التاء طويلة، في الجمع المؤنث السالم، وحين يسبقها، في المفرد، ساكن (بنت، أخت، ذات، هنت) وحين تتصل بالفعل الماضي الغائب المؤنث في (كتبت) وترسم مربوطة، في معظم الحالات وتختفي معالم الربط والطول في (اثنتان، كلتا، كتبتا، تكتب).

وهي حرف يكون عاملاً، وغير عامل. وأقسامه ثلاثة:

تاء القسم، وتاء التأنيث، وتاء الخطاب. وما سوى هذه الأقسام فليس من حروف المعاني، كتاء المضارعة.

فأما تاء القسم: فهي من حروف الجر، ولا تدخل إلا على اسم الله نحو (تالله) وتدخل على الرّبّ، قالوا: تَرَبِ الكعبةِ. وخصَّ بعضهم دخولها على الرّبّ، بأن يضاف إلى الكعبة. وجاء عنهم: تَرَبّي وتالرَّحمن، وتحياتك.

وهذه التاء فرع واو القسم، لأن الواو تدخل على كل ظاهر، مقسم به. والواو فرع الباء.

ومن وظائفها أنها للتفخيم والتعظيم والمبالغة والتكثير، فمن ذلك أنك تجدها في كلمة مأسدة أي أرض كثيرة الأسود، ومسبعة أرض كثيرة السباع، ومذئبة كثيرة الذئاب مبطخة أي أرض كثيرة البطيخ، وهذا يختلف بطبيعة الحال عن صيغة اسم المكان التي لا تحتاج إلى مثل هذه اللاحقة أي التاء ناهينا بكلمة نازلة ومصيبة وداهية وموقعة ويبدو لي أن هذه التاء تشبه إلى حد كبير في العائلة الهندوأوربية كلمتي very much أي كثيرًا جدًا وهما وحدتان مستقلتان يأتيان بعد العناصر الرئيسة للجملة مثل أنا أحب دراستي كثيرًا جدًا.

I like my study very much

فهل كانت التاء في مرحلة من مراحل تطور اللغة كلمة مستقلة استقرت على وضعها الحالي تاءًا كما ترسم اليوم وتنطق أم أن العربية هي لغة الإيجاز فاستعملت هذه اللاحقة للتعبير عن much من much very في اللغات الأخري ناهينا بالوظائف الأخرى المتعددة للتاء.

وقد شاع عند المتعلمين والدارسين جانب من جوانب استعمالاتها وهو وظيفتها في التأنيث والدراسات التي تعرضت في بعض جوانبها للتاء ركزت على هذا الجانب الذي يشكل جزءًا يسيرًا من استعمالاتها في اللغة ومفرداتها على مستوى أقسام الكلام العربي من اسم وفعل وحرف.

وكما أن لكل ظاهرة من ظواهر العربية وكذا كل أداة من أدواتها أو وحدة من وحداتها الكلامية منهج خاص يلائم دراستها ووسائل لمعالجة قضاياها بحيث لا يصلح معها غيره أو يشركه في كشف مشكلاتها التي تؤثر على اللغة وأساليبها واستعمالات وحداتها وسلوكها مع كل وحدة على حدة فإن التاء تحتاج إلى منهج خاص، ووسائل معالجة مناسبة وذلك من خلال عرضها على مستويات التحليل اللغوي من صوت وصرف ونحو ودلالة ومعجم، وكذا أثرها في الأساليب هذا على المستوى السطحي الظاهر والمنهج الوصفي وحده لايتلائم مع دراسة هذا الحرف وحل القضايا التي تتعلق به لكنَّ هذا المنهج أعني الوصفي يسهم في كشف إشكالية هذا البحث من حيث انتسابه إما إلى وحدات الكلام العربي المألوفة أو إلى علاماته فهو أحيانًا يشكل جزءًا من بنية الكلمة وأحيانًا أخرى يكون لاحقة تلحق بها؛ لتؤدي وظائف متعددة، وقد أسهم الرسم الإملائي في جزء من هذه الإشكالية.

فقد كانت هناك وسائل معالجة تتناسب مع إشكالية هذا البحث من خلال عرض صفاته الصوتية، والمخرجية، ورسمه الإملائي، وبنيته في ذاته، ودوره في بناء الصيغ العربية، والتعرض له من حيث ما يؤديه في الدرس النحوي، ومن خلال تناوله على مستوى وحدات الكلام العربي وكان الاتجاه الوظيفي في دراسة اللغة، وكذا المنهج التاريخي التقارني هما المعوَّل عليهما في حال هذه الإشكالية خصوصًا أن بعض علماء العربية نحّوا البعد الوظيفي جانبًا بحيث نفوا وظيفتها الأساسية في التأنيث عندما وضعوا أيديهم على مفردات يستوى فيها المذكر والمؤنث، وكذا بعض المفردات المؤنثة بذاتها اعتمادًا على جنسها دون العلامة الظاهرة.

وقد أردت بهذا التنازل على هذا النحو أن أضع أمام الدارسين نموذجاً لمعالجة دراسة بعض حروف العربية بعضها على مستوى اللغة، وبعضها على مستوى بعض النصوص

كالقرآن الكريم فإن كنت قد حققت ما ابتغيته بهذه الدراسة فبها ونعمت وإن كانت الأخرى فحسبي إننى جاهدت، وفكرت وأملّت والله من وراء القصد وهو نعم المولى ونعم النصير.

ولا يفوتني أن أنسب الفضل إلى أهله، والشكر إلى من يستحقونه الذين الذين عاونوا على إخراج هذا البحث على هذه الصورة الدكتورة/ فاتن عبد اللاه إبراهيم بقسم اللغة العربية.

طرق المعالجة:

أ. الصفات الصوتية والمخرجية:

إن اهتمام علماء اللغة بدراسة الحروف الهجائية يشمل عددها، ومعرفة مهموسها، ومجهورها، وشديدها، ورخوها، ومعرفة مخارجها.

وقد اختلفوا في عدد مخارجها فعدها سيبويه ستة عشر مخرجًا[1] واعتمد عليه في ذكر عددها النحاة من بعده كالزمخشري، وابن يعين[2]، وخالف الرازي النحاة فيرى أن مخارجها سبعة ذكرها، وهي الحلقية الروية، والشجرية، والذولقية، والنطعية، والأسلية، واللثوية، والشفوية واكتفي بذكر المجهور والمهموس.

وأوجز القول في إدغامها وإبدالها[3]. وسبب اهتمام العلماء الأوائل بدراسة الأصوات لكي تعرف العلاقة الوثيقة بينها، وبين علم قراءة القرآن الكريم إضافة إلى علاقتها بعلوم اللغة العربية أيضًا.

والذين سبقوا الخليل، وسيبويه نبهوا على أهمية هذه العلاقة الوثيقة بين علم القراءة والأصوات، أو بينها وبين قواعد اللغة من نحو وصرف، فوضعوا ملاحظات، واصطلاحات أعانت الخليل، فكانت نواة علم الأصوات الذي شيد صرحه وثبت دعائمه وبناه بما ورثه عن أسلافه وما أضافه.

ومن هذا الموروث ما يمكن أن يوصف به حرف التاء من أنه الحرف الثالث من حروف الهجاء، مخرجه طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، وهو صوت مهموس مجهوره الدال، وشديد رخوة السين، ومُرقَّق مطبقه الطاء، وقيمته في حساب الجمل400.

ويقلب طاء في صيغة افتعل التي فاؤها: (ص) أو (ض) أو (ط) أو (ظ)، مثل: اصطبر، واضطرب، واطَّرد، واظطلم، ويقلب دالاً في افتعل التي فاؤها (ز) أو (ذ) أو (ذ) مثل: ازْذَهَر، اذْ دَكر، ادَّان.

([1]) انظر سيبويه: الكتاب 405/2 ط1 المطبعة الأميرية ببولاق 1316هـ.

([2]) انظر شرح المفصل لابن يعين 24/23/10.

([3]) د. انظر د. هادي عطية مطر أنشأة دراسة حروف المعاني ص21– 23.

والنسبة إليها تائِيّ وتاوي، فيقال مثلاً: قصيدة تائية وتاويّه، وكان أبو جعفر الرُّؤاسي يقول: تيويَّة.

وهي إما أن ترد في آخر اسم أو فعل، وتأتي أيضًا مع بعض الحروف وإذا كانت في اسم فإننا نقف عليها مع إبدالها هاءً.

وورد في اللغة جواز الوقف عليها بالتاء على أن يكون قبلها حركة أو ساكن معتل، مثل: شَجَرَتْ، ثَمَرتْ، صَلاتْ، حَياتْ وقد ورد في بعض الشواهد جواز الوقف عليها بالتاء.

والتـاء: صوت شديد مهموس، لا فرق بينه وبين الدال سوى أن التاء مهموسة والدال نظيرها المجهور، ففي النطق تكون التاء لا يتحرك الوتران الصوتيان، بل يتخذ الهواء مجراه في الحلق والفم حتى ينحبس بالتقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا فإذا انفصلا انفصلاً فجائياً سمع ذلك الصوت الانفجاري.

وهي من الأحرف النطعية مثل: الطاء، والدال، التي مخارجها متقاربة، ما بين طرف اللسان، وبين صفحتي الثنيتين العليين، والصاد أدخلها في هذا المخرج، والسين أوسطها، والزاي أبعدها[4].

والتاء تتأثر بهذه الأحرف عند مجاورتها لأحرف مفخمة أو مستعلية فهي طاء في اضطراب ودال في ازدلف.

وهي من الحروف المهموسة والهمس مقابل للجهر، فهو انطلاق النفس عند النطق بالحرف لضعفه، وذلك لضعف الاعتماد على مخرجه.

وهي من الحروف المستغلة، وهو مقابل المستعلية، فهو خروج صوت الحرف من أسفل الفم، وذلك لتسفل اللسان عند النطق بالحرف إلى الحنك الأسفل والتاء من حروف الاستفتاح وهو مقابل للإطباق فهو جريان النفس لانفراج ظهر اللسان عند النطق بالحرف وعدم إطباقه على الحنك الأعلى.

استعملت التاء مميزًا للتفريق بين المجهور، والمهموس فعند تكرير التاء باللسان، وإخفائها فإن ذلك يمكننا تحقيقه أما عند تكرار المحاولة نفسها مع الطاء والدال، وهما من مخرج التاء فإن ذلك لا يتحقق.

فوسيلة تمييز المجهور من المهموس، تتم عن طريق إخفاء الصوت وأنه يمكن هذا الإخفاء مع المجهورات فيترتب عليه أن الحرف تضيع صفته المميزة، فلا نسمع الدال دالاً حينئذ

([4]) انظر ابن الجزري: النشر في القراءات العشر 200/1 طبعة دمشق 1345هـ، نشر محمد أحمد دهمان.

وإنما نسمع صوتًا آخر هو "التاء" وكثير من الأطفال يبدلون الكاف تاء لأن الصوتين يتحدان في صفتي الهمس والشدة، ولا فرق بينهما إلا في المخرج. فانتقال المخرج عن أقصى الحنك إلى أدناه يبرر إبدال الكاف تاء، لأن أقرب أصوات طرف اللسان إلى الكاف، هي التاء. فقد يقول الطفل المصري "تلب" في "كلب"، والطفل الانجليزي قد يقول: "tat" في "cat" وهكذا والأطفال الذين يميلون إلى إبدال الكاف "تاء" يميلون أيضًا إلى قلب "الجيم" التي هي مجهورة "الكاف" إلى "دال" التي هي مجهورة "التاء" فيقولون في "عجين" "عدين"، وفي "جدّي" "ددّي" وفي إطار التطور التاريخي للأصوات تطورت "التاء" في لغة الكلام المصرية إلى "تاء" في معظم الأحيان، وإلى "السين" في قليل من المواضع، وقد انتقل مخرجها إلى الوراء قليلاً في الحالين، غير أنها أصبحت شديدة، في حالة قلبها "تاء"، واحتفظت برخاوتها في حالة الثانية وعلوم الصوتيات التي أبرزت خصائص الأصوات تتأثر بعامل عام هو أن المنتفع باللغة يخضع لمبدأ الاقتصاد، أي لذلك الميل الغريزي الذي يدفعه لبذل أدني جهد في سبيل الحصول على أعظم منفعة، كما أنه يخضع لعوامل فردية تتيح له التصرف للأصوات اللغوية، نظرًا لإمكانية جهاز صوت الإنسان المتعددة كإمكانية تقليد أصوات الغير، وإمكانية التكلم بعدة لغات، وإمكانية تقليد أصوات الحيوانات وأصوات الطبيعة.

مما يجعل أصوات اللغة تختلف في تحقيقها، حسب الأفراد وحتى حسب الفرد الواحد الذي يلفظ الجملة الواحدة، وفق ما يتفق مع وضعه الراهن من حالات نفسية كالهيجان والرضى والغيظ والفرح والغضب والارتياح والمرض والسلامة[5].

وفي إطار التأصيل لعلامة التأنيث في الفرع السامي من اللغات يقول الدكتور رمضان عبدالتواب:

والدليل على أصالة التاء في هذه اللغات كلها أنها تعود للظهور مرة أخرى عند الاتصال بمضاف إليه، فالتراكيب الإضافية تحتفظ بالعناصر اللغوية القديمة، أو كما يقول اللغويون العرب: الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها مثال ذلك في العبرية yaldat modé (بنت موسي)، وفي الأرامية malkathon (ملكتهم)، وفي العربية الحديثة: شجرت التوت وجنية البحر.

وقد بقيت تاء التأنيث في الآرامية كذلك قبل أداة التعريف التي تلحق آخر الاسم، لأنها لم تتطرف فتسقط، وذلك مثل: âppirtà بمعنى: الجميلة[6].

([5]) انظر ريمون طحان: فنون التقعيد وعلوم الألسنية ص157.

هذا إلى جانب إسقاط التاء، وإبقاء المقطع السابق قبلها مفتوحاً، فجاءوا بهاء السكت لإغلاق المقطع المفتوح[7].

ويعطي د. رمضان عبدالتواب تصوراً لتاء التأنيث وتغيرها في العبرية والأرامية على النحو التالي: à<ah<at

كما يجعل التاءَ بديلاً من ألفي التأنيث المقصورة والممدودة[8].

لكن علاقة التأنيث تكون مع الفعل تاءً في حالي الوصل والوقف، سابقة متحركة بالمضارع، ولاحقة ساكنة بالماضي، وأنها في الاسم المجموع جمعَ مؤنث سالماً تاء في الوصل والوقف ولكنها في الاسم المفرد تاء في الوصل وهاء في الوقف، ومنه نستطيع أن نستنتج أن التاء هي الأصل، حيث عممت في مواضع التأنيث المتشابهة، ولم يبدل منها الهاء إلا في موضع واحد، وهو إلحاقها بالاسم المفرد الدال على المؤنث في حال الوقف فقط، فالوصل أكثر تأصيلاً للظاهرة اللغوية من الوقف ونستطيع أن نتصور أن علامة التأنيث ملحقة بالاسم المفرد تتحمل العلامة الإعرابية، والعلامة الإعرابية حينئذٍ تتنوع بين الضمة والفتحة والكسرة، منونة إذا كان الاسم مصروفاً، أو غير منونة إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف، وهذه العلامات تتضح صوتياً مع التاء أكثر من الهاء، فالهاء صوت حنجري احتكاكي مهموس غير مفخم[9]، أما التاء فهو صوت أسناني لثوي انفجاري شديد مهموس غير مفخم، فانفجارية التاء مع مخرجها يجعلانها تتحمل العلامة الإعرابية وتتطوع معها أكثر من رخاوة الهاء مع مخرجها من الحنجرة.

لذا فإنه يمكن القول: إن التاء هي الأصل[10].

ويعرض المبرد لفكرة حذف التاء من الاسم الدال على المفرد عند التعبير به عن الجماعة، في نحو: مسلمة، حيث تصبح (مسلمات)، فَيُذَكر "وإنما حذفت التاء من "مسلمة"، لأنها علم التأنيث، والألف والتاء في "مسلمات" علم التأنيث، ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث[11].

---

[6]) انظر د.رمضان عبدالتواب "المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي" ص259. ط أولى 1403هـ/1982م مطبعة المدني بالقاهرة.

[7]) المرجع السابق، ص257.

[8]) انظر د. رمضان عبدالتواب: المدخل إلى علم اللغة: 261-265.

[9]) انظر د.كمال بشر "علم اللغة العام"، (الأصوات) ص136، دار المعارف، ط5، 1979م.

[10]) انظر د. إبراهيم إبراهيم بركات "التأنيث في اللغة العربية"، ص75-76.

[11]) انظر المبرد: المقتضب 144/1.

والقول الأكثر قرباً من الواقع اللغوي هو أن التاء لم تحذف، بل اتخذت مكاناً في الكلمة المبنية للجماعة غير ما كانت عليه في الكلمة المبنية للواحدة، مؤداه إطالة الحركة بالفتحة، للتفرقة العددية، أما التاء فيما دل على مفردة فهي التاء فيما دل على جماعة إناث، وكلاهما للدلالة على التأنيث، والدليل على ذلك أن "سيبويه" تحدث عن "التاء" بمفردها في كونها دالة على التأنيث، ويبدو ذلك في قوله: وأما التاء فتؤنث بها الجماعة، نحو: منطلقات، وتؤنث بها الواحدة، نحو: هذه طلحة ورحمة وبنت وأخت"[12].

وقد ذكر المبرد مثل ذلك أثناء عرضه لهذا الجمع تحت عنوان: "هذا باب ما كان من جمع المؤنث بالألف والتاء"، فيقول: والتاءُ دليل التأنيث[13].

إذن ليست تاء الجمع غير تاء المفردة، وإنما كل منهما دال على التأنيث فقط، دون الإشارة أو الدلالة على مفرد أو جمع، بالرغم من الخلاف بين التاءين أثناء الوقف، حيث يوقف على تاء المفردة بالهاء، ويوقف على تاء الجمع بالتاء[14].

فمن الكلمات ما لا يصلح الابتداء به، كالضمائر المتصلة ومنها ما لا يصح الوقف عليه، كالحروف الموضوعة على حرف واحد، ومنها ما يصح الابتداء به والوقف عليه، وهو كل الكلمات إلا قليلاً منها.

فما صح الابتداء به والوقف عليه وجب فصله عن غيره في الكتابة؛ لأنه يستقل بنفسه في النطق، كالأسماء الظاهرة، والضمائر المنفصلة، والأفعال، والحروف الموضوعة على حرفين فأكثر.

وما لا يصح الابتداء به، وجب وصله بما قبله، كالضمائر المتصلة، ونوني التوكيد، وعلامة التأنيث، وعلامة التثنية، وعلامة الجمع السالم.

وما لا يصح الوقف عليه وجب وصلُه بما قبله، كالضمائر، ونوني التوكيد، وعلامة التأنيث، وعلامة التثنية، وعلامة الجمع السالم.

وما لا يصح الوقف عليه وجب وصله بما بعده كحروف المعاني الموضوعة على حرفٍ واحد، والمركب المزجِّي، وما رُكّب مع المائة من الاتحاد: كأربعمئة، والظروف المضافة إلى "إذٍ" المُنَوَّنة: كيومئذٍ، وحينئذٍ. فإن لم تُنَوَّنْ، بأن تُذكر الجملة المحذوفة المعوَّض عنها بالتنوين، وجب الفصل مثل: "رأيتك حين إذْ كنت تخطب".

([12]) انظر سيبويه: الكتاب 4/236- 237.

([13]) انظر المبرد: المقتضب، 3/331.

([14]) انظر د.إبراهيم إبراهيم بركات: التأنيث في اللغة العربية، ص66.

وكلا النوعين (أي ما يصح الابتداء به، وما لا يصح (الوقف عليه) يجب وصله، لأنه لا يستقل بنفسه في النطق. والكتابة تكون بتقدير الابتداء بالكلمة والوقف عليها.

إذا وقفت على تاء التأنيث المربوطة، كحمزة، وطلحة، وشجرة، وقائمة، وفاطمة) أبدلتها في الوقف هاء ساكنة، فتقول: (حمزهْ، وطلحهْ، وشجرهْ، وقائمهْ، فاطمهْ).

هذه هي اللغة الفصحى الشائعة في كلامهم. فإن وصلت، رددتها إلى تاء، مثل:(هذا حمزةُ مقبلاً).

ومن العرب من يُجري الوقف مجرى الوصل، فيقف عليها تاء ساكنة، كأنها مبسوطة، فيقول: "ذهب طلعتْ، وهذه شجرتْ! وجاءت فاطمتْ".

وتاء التأنيث التي حقها أن تكون مربوطة "أي في صورة الهاء" قد رسمت في المصحف تارة بصورة التاء المبسوطة، مثل: (**إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ**[15]، **اِمْرَأَةَ نُوحٍ**[16] **وَاِمْرَأَةَ لُوطٍ**) وتارة بصورة الهاء، مثل: (**هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً، خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا**)[17].

فما رسم منها بصورة الهاء، فقد وقف عليه كل القراء بالهاء، وما رسم بالتاء المبسوطة، فمنهم من يقف عليه بالهاء، مراعاة للأصل: كابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي، ومنهم من يقف عليه بالتاء، مراعاة لرسمها بالتاء المبسوطة، كنافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، ووقف الكسائي على "لات" بالهاء، ووقف الباقون عليها بالتاء.

عند الوقف على تاء التأنيث المبسوطة، إن كانت ساكنة (وهي المتصلة بالفعل الماضي)، وقفت عليها تاء ساكنة، كما هي.

وإن كانت متحركة، فإن اتصلت بحرف، كُربَّتَ وثُمّتَ ولعَلَّتَ، وقفت عليها تاء ساكنة فقط، وإن اتصلت باسم فإن كان ما قبلها حرفاً صحيحاً ساكناً، كانت وبنت، وقفت عليها تاء ساكنة أيضاً، قولاً واحدًا. وإن كان ما قبلها ألفاً (وذلك في جمع المؤنث السالم والملحق به)، جاز الوقف عليها بالتاء وبالهاء ساكنتين، تقول: "جاءَت الفاطمات" إذا وقفت بالتاء، و(جاءَت الفاطماه)، إذا وقفت بالهاءِ والأول أرجح وأولى، وهو الشائع في كلامهم ومن الوقف عليها بالهاء قولهم: "كيف الأخوة والأخوه" وقولهم: دفن البُناه، من المكرماهْ".

([15]) الدخان 43.

([16]) التحريم 10.

([17]) الأعراف 73.

ويتخذ الوقف على تاء التأنيث في اللهجات العربية أحد طريقتين: طريق من ينتظرون وهم أولئك الذين يحافظون على صوت التاء ويبقون عليها، وطريق الذين لا ينتظرون فتسقط التاء في وقفهم، مثلها في هذا مثل معظم الحروف الشديدة المهموسة حين تتطرف في الكلمة الموقوف عليها.

أما الوقف القرآني فقد سلك طريقاً وسطاً، وفرق فيه بين التاء في المفرد في حالة الوقف، وتبقي مع الجمع الموقوف عليه، ولذا يمثل الوقف القرآني هنا أيضاً طريقة قريش والحجازيين من الميل إلى من لا ينتظرون أكثر من ميلهم إلى من ينتظرون، وذلك لأن الوقف على الاسم المفرد المتصل بتاء التأنيث أكثر شيوعاً من الوقف على جمعه.

وقد ترتب على سقوطها في المفرد أن انتهت الكلمة بفتحة قصيرة هي هنا جزء من بنية الكلمة، وسقوطها أيضاً من الكلمة يجعل صيغة المؤنث تلتبس بصيغة المذكر فأبقوا عليها، ولكنهم كعادة كثير من العرب نفروا من الوقف على الفتحة، وامتد تنفسهم معها فظهر امتداد التنفس كأنما هو صوت الهاء، وبدا للنحاة أن تاء التأنيث قد قلبت إلى هاء، وهذه الهاء هي ما سماه النحاة في مواضع أخرى بهاء السكت، التي حين نستعرض ما ذكره النحاة عنها لا نكاد نرى أحوالها تخرج عن الفرار من الوقف على حركة من بقية الكلمة مثل:

الفعل المعتل الآخر حين يجزم، وكذلك أمره، ولاسيما إذا بقى الفعل بعد الجزم على حرف أو حرفين مثل: رَهْ، قِهْ، ومثل "ما" الاستفهامية حين تقصر ألفها وتصبح "مَ" وحسب ومثل الوقف على "هُوَ" "هِي" يقولون: هُوَهْ، هيَهْ، قال حسان بن ثابت:

إذا مـــا ترعـــرع فينـــا الغـــلام فمـــا إن يقـــال لـــه مـــن هُـــوَهْ

ومثل: ياء المتكلم التي تحرك بالفتح نحو: (مَالِيَهْ)[18]، (سُلْطَانِيَه)[19] وكما كره بعض العرب الوقف على الحركة القصيرة كرهوا أيضاً الوقف على الطويلة فأولئك الذين قالوا "**دفن البُنـاه من المُكرمـاه**" امتد تنفسهم فسمعت بعد الألف تلك الهاء التي يسميها النحاة بهاء السكت.

وهكذا نرى أن الهاء في الوقف على الاسم المفرد المختوم بتاء التأنيث لا تعدو أن تكون هاء السكت. ويؤيد ذلك قول سيبويه في باب الترخيم إن المختوم بتاء التأنيث يرخم بحذفها،

([18]) الحاقة، 28.

([19]) الحاقة، 29.

فإذا وقف عليه وهو مرخم فالغالب أن تلحقه الهاء، وعد هذه الهاء هاء السكت، فقال في ترخيم "مرجانة" "يا مرجانَ" ويقال في الوقف عليها "يا مرجانهْ".

وقد جمعت الفواصل القرآنية بين هاء الضمير وهاء السكت، أو بينها وبين تلك الهاء التي قيل عنها إنها عوض من تاء التأنيث، في سورة واحدة مثل: **(كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الأَيَّامِ الْخَالِيَةِ، وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ، وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ، يَا لَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ)**[20] ومثل:**(وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ، الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ، يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ، كَلاَّ لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ)**[21].

أما تاء جمع المؤنث السالم فلا تتغير في الوقف القرآني وليس بين آيات القرآن الكريم ما تنتهي بهذه التاء غير أنا نلحظها في عدة كلمات من آية واحدة وردت في سورة الأحزاب هي: **(إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ)**[22]...

ومثلها هنا مثل تاء التأنيث التي تلحق الفعل، كما في قوله تعالي:

(إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ، وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ، وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ، وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ، وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ)[23].

وقد لجأ الناطقون المعاصرون للعربية إلى استثمار ظاهرة الوقف على التاء بلا مبرر في نهاية الكلمات التي تنتهي بهذه التاء تخلصاً من إعراب أواخر الكلمات وإثبات الناطق لهذه التاء من يومنا هذا عند وصل الكلام يعد معيارًا لالتزامه بالنسق الفصيح من اللغة وهو دلالة أيضاً على معرفته بها.

وفي بَتْر لخْمٍ ألفَ ضمير الغائبة حين تنطق (بِهْ) بدلاً من (بها) فإنها كانت تلفظ بذلك لفظاً "لا شعوريًا"، ولو كان متعمدًا لأسقطت جميع علامات التأنيث في حالتي الإفراد والجمع فقالت: البَقَرَ، وهي تقصد (البَقَرة) وقالت: البَقَرَا، وهي تقصد (البَقَرَات) مثلاً، ولكن شيئاً من هذا لم يعرف عنها. ومثل ذلك يقال أيضًا في وقوف طيّئ بالهاء بدلاً من التاء في جمع المؤنث السالم، فإنهم لم يعمموه على كل لفظ يشبه آخرخه آخر جمع المؤنث السالم، فما قالوه: (إني آه) يريدون (إني آت) ولا قالوا: (عليك بالثباه) يريدون (عليك

([20]) الحاقة، 24: 27.

([21]) الهمزة، 1: 4.

([22]) الأحزاب، 35.

([23]) التكوير من 1: 5.

بالثبات)؛ فالمثل المحفوظ عنهم ضرب من الشذوذ فهمه الأقدمون الفهم المناسب له حين سلكوه في عداد اللغات الضعيفة.

ولذلك لم نجد ربَعَيًا يقرأ (**وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً**) بل (ضَعِفاً)، ولا لخْمياً يقرأ (**وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهْ**) بل (**وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا**)[24]. ولا طائيًا يقرأ (والمؤمنون والمؤمناه) بل (**وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ**)[25]. والقرآن يلزم ترتيله على نمط معين، ونظام وقفه أثناء الآية بصورة عامة، وعلى رؤوس الآي بوجه خاص، أكد فصاحة لغة قريش في تثبيت حركاتها الإعرابية التي استلطفت تثبيتها، واستحسنت إبقاءها.

وفي الوقف على الاسم المنون لم تُبقهِ قريش إلا فتحة المنصوب لخفتها ووضوحها وحسن إيقاعها، وزادتها خفة وحسنً بتحويلها إلى ألف مدّ فقال (رأيته يريد فراراً) ونظمت شعرها على هذا النحو، ونظم سائر الشعراء من مختلف القبائل أشعارهم بلغتها الأدبية على هذا النحو أيضاً، وجاء القرآن يثبّت هذا ويخلده ويحفظ عليه خصائصه الصوتية الموسيقية فقال: (**إِنْ يُرِيدُونَ إِلاَّ فِرَاراً**)[26] وقال (**إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً**)[27] وقال (**وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً**)[28].

وبمجئ القرآن على لغة قريش النموذجية الأدبية قد قيل في خاصة الإعراب القول الفصل، فكل ما ورد على غير القول الفصل، فكل ما ورد على غير ذلك فهو لحين أو شذوذ، سواء أوقع فيه قائله سهواً أم قصد إليه في وعي وشعور[29].

ويري الدكتور علي أبو المكارم أن مرد خصائص الأصوات، ودراسة مجراها، ومخارجها "راجع إلى اتصال الدراسات الصوتية الوثيق بالقراءات القرآنية" وأما علاقتها بحقول اللغة فأكد أنها علاقة أخذ وعطا[30].

فالخليل بن أحمد أول من درس الحروف، وتذوقها، واستخرج خصائصها، وصفاتها لاعتقاده أن دراستها على هذه الصورة هي الدراسة الأولى التي يتوصل بواسطتها إلى فقه فَهمَ بناءُهَا أم فُهِمَ بناؤها (وفَهمُ بناءها).

([24]) الفتح، 26.

([25]) التوبة، 72.

([26]) الأحزاب، 13.

([27]) النساء، أيه1.

([28]) النساء، أيه 96.

([29]) دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح ص139: 140، دار العلم للملايين بيروت1983م.

([30]) انظر د.علي أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي، ص220 دار التراث بيروت.

وجعل ابن جنى في كتابه "سر صناعة الإعراب" لكل حرف من حروف المباني التسعة والعشرين باباً، فدرسها دراسة صوتية لغوية.

ولا يخلو كتابه من مباحث النحو التي تعد– في رأي د.أبو المكارم– خارج موضوعه وابن جنى بهذا قد جاري النحاة لأن الاستطراد شائع في كتبهم وقد استطرد في كلامه على بعض عمل حروف المعاني فبين قواعد عملها خاصة عند حديثه على الباء، والتاء، والكاف وعلى، ولأبي علي الحسين بن سينا (ت 428هـ) رسالة في شرح أسباب حدوث الصوت والحروف وذكر خصائص الحروف بهذه الرسالة الصغيرة الوجيزة في ستة فصول[31].

وقد ضمن مكي بعض كتبه الحديث عن صفات الحروف وألقابها إضافة إلى شرح معانيها، وعملها إذا كانت من أحرف المعاني[32]، وقد قدم دراسة لها في كتابه الكشف عن وجوه القراءات لا تختلف عما قدمه علماء اللغة بل جاء كلامه مختصرًا فيها[33].

على خلاف ما ذكره النحاة واللغويون من أحكام للأصوات اللغوية كالزمخشرى في مفصله وابن يعيش في شرحه لكتاب المفصل[34]، والرضي (ت686هـ) في شرح شافية ابن الحاجب، والجار بردي (ت746هـ) في شرحه لشافية ابن الحاجب أيضاً.

فالذين سبقوا الخليل، وسيبويه نبهوا على أهمية العلاقة الوثيقة بين الأصوات اللغوية وعلم القراءة، وكذلك بينها، وبين قواعد اللغة من نحوها وصرفها فوضعوا ملاحظات واصطلاحات استعان بها الخليل فكانت نواة على الأصوات الذي شيد صرحه الخليل بن أحمد وثبت دعائمه وبناه، وصانه تلميذه سيبويه من الضياع، فحفظه وسط كنز العربية دستور نحوها الخالد (الكتاب).

وما لخصه بعض المستشرقين من نصوص منتخبة من كتب النحو احتوت على تلخيص نظرية النحاة العرب في علم أصوات العربية، وإن بعض المستشرقين لم يغمطوا فضل علماء العربية في دراساتهم الصوتية بل عدوها من أنفس الدراسات على الرغم من الانتقادات التي وجهوها لهم.

([31]) انظر أسباب حدوث الحروف لابن سينا نسخ وتصحيح محب الدين الخطيب مطبعة المؤيد بالقاهرة 1332هـ.

([32]) انظر مكي بن أبي طالب "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها تحقيق د/محي الدين رمضان 1/23-28.

([33]) انظر السابق 1/134-143.

([34]) انظر شرح المفصل لابن يعيش من 9/53 نهاية الجزء العاشر.

ولسنا نزعم طبعاً أن الدراسات الحديثة لم تعد بالفائدة على الأبحاث اللغوية، فما يجرؤ على مثل هذا القول باحث منصف. ومن ذا الذي ينكر على علماء الأصوات دقتهم في ملاحظة المسموعات، وتسجيلها بالأجهزة والآلات[35]، ولم يكن شيء من هذا متيسراً لعملائنا المتقدمين لدى دراستهم للأصوات، وكيفية خروجها من أعضاء النطق، وما يعتريها من التغيير، وما يصيبها من الانحراف، وجاءوا مع ذلك بوصف دقيق لجهاز النطق، ووظائف أعضائها عندما أرادوا أن يرتلوا القرآن ترتيلاً، فكانوا أول الرواد لعلم الأصوات اللغوية، وعلى كثير من ملاحظاتهم بنيت المباحث الحديثة في مخارج الحروف وصفاتها. وأول ما ينبغي التنبيه إليه في الجهاز النطقي أن الأعضاء المتحركة فيه هي الشفتان، واللسان من طرفه إلى لسان المزمار ثم الفك الأسفل والطَّبق– ومعه الهاة والحنجرة–، والأوتار الصوتية والرئتان.

أما الأسنان، واللِّثة، والغار، والجدار الخلفي للحلق فهي جميعاً أعضاء ثابتة في جهاز النطق[36].

وما برح علماء الأصوات المعاصرون يبحثون الأحرف المستعملة في كل لغة بحثاً مردداً بين أفقية: أحدهما حَرَكي عضوي، والآخر تنفسي صوتي، فلا يخرجون في كل الأفقين عن المنهج الثنائي الذي رسمه علماء التجويد حركياً عضوياً في المخارج، تنفسياً صوتياً في الصفات.

لاشيء يمنعنا إذن من التمسك باصطلاحات علمائنا المتقدمين في تسمية حروف الفصحى ومعرفة ألقابها، والتمييز بين مخارجها، وصفاتها. ولا شيء يدعونا إلى تفضيل التسميات الحديثة، أو الأخذ بالتقسيمات العصرية التي يعمد إليها بعض العلماء اليوم، ولاسيما إذا أتضح لنا أن تغيير المصطلحات القديمة يوقعنا في لَبْس شديد لدى فهم ظواهر الاشتقاق قلباً وإبدالاً، ومدلولات الحروف العربية تعبيراً وبياناً.

ولقد اختلف العلماء في مخارج الحروف، فمال أكثر النحويين وأكثر القراء إلى أنها سبعة عشر مخرجاً تجمعها عشرة ألقاب فقط. وهذا الرأي أكثر شيوعاً وأدق تفصيلاً[37].

ونلاحظ أنَّ المعوَّل عليه في الحرف معرفة مخرجه لا صفته، لأن معرفة المخرج بمنزلة الوزن والمقدار، ومعرفة الصفة بمنزلة المحك والمعيار[38]. ومن هنا جاء اشتقاقهم ألقاب

([35]) انظر في هذا "مناهج البحث في اللغة"، د/تمام حسان ص69–72 القاهرة 1955م.

([36]) السابق، ص64.

([37]) دراسات في فقه اللغة: د/صبحي الصالح، ص227.

الحروف من مخارجها لا صفاتها، فكل مجموعة من الحروف تشترك في لقب لتقاربها في المخرج، وإن كان تقاربها لا يعنى اتحادها، إذ لو اتفق حرفان في المخرج والصفة لما صح أن يسميا حرفين بل كانا أجدر أن يعدا حرفاً واحداً[39].

والحقيقة أن التاء في جميع استعمالاتها، وعلى اختلاف رسمها لا تكاد تتغير على اختلاف صفاتها الصوتية، والمخرجية ما لم تتأثر بما يجاورها من أصوات وفقاً للتفاعل الصوتي سواء في بنية الكلمة الواحدة، أو في وحدات الكلام المتجاورة.

فالقدماء من علماء العربية، وكذا المحدثون من علماء اللغة الغربية بدءاً من دو سوسير مجمعون على أهمية الجانب الصوتي في دراسة اللغة، وكانوا يعيبوا على دراسة النصوص المكتوبة التي استعمل لها مصطلح الفلوجيا، ونحن في الحقيقة مؤيدون لما ورثناه عن أسلافنا القدماء وما جاءنا به المحدثون، ولكن هذا الجانب الصوتي لا يجدي وحده نفعاً في دراسة حرف التاء لأن ناطقي العربية ونحوييها ولغوييها ميزوا بين وظائف التاء باستعمال أكثر من رسم إملائي لها كما ميزوا بهذا الرسم بين استعمالها اسماً (ضميراً) وبين استعمالها علامة ذات وظائف متعددة أو بين كونها حرفاً من حروف المعاني وعلى هذا جمعنا في هذه الدراسة بين الخصائص الصوتية والمخرجية للتاء وكذا الرسم الإملائي أو الرمز الكتابي لها.

وعليه أيضاً فإن الاستعانة بمناهج الدراسة الغربية يجب أن يمحص تمحيصاً شديداً بعرضه على ظواهر لغتنا محاولةً لاختباره ودراسة مدى إمكانية تطبيقه بحيث نأخذ الجانب الذي يتناسب مع لغتنا وظواهرها ونطرح ما دون ذلك حتى نوفي ظواهر لغتنا حق دراستها دون الوقوف عند الحدود التي رسمها الغرب للغة ظاهرة عالمية ذات خصائص مشتركة بحيث تصلح لكل لغة.

وهذه الخصائص البنيوية تتطلب عرض الجانب الخاص بالصيغة الوظيفية لتصبح علامات ووسائل للجنس اللغوي.

ب. الصيغة والوظيفية:

لقد أصبح الدرس النحوي في حاجة إلى توسيع مجالات البحث فيه بعد أن أشبع الباحثون أبواب النحو وأصوله تناولاً، ودراسة، ولذلك اتجه التفكير إلى تناول عدد من الظواهر تختلف عما هو معهود أو مألوف في الدرس النحوي خصوصاً بعد استقلال ميدان علم

([38]) نهاية القول المفيد فيعلم التجويد، لمحمد مكي نصر، القاهرة 1308هـ (ط1، ببولاق).

([39]) د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة.

اللغة بعدد من البحوث كالظواهر التي تتعلق بالدلالة، والفكر اللغوي وكان من بين ما وسع به الدرس النحوي مسألة دراسة الحروف أو الحركات وهذه الحروف تم تناول بعضها في إطار تعدد وظائفها في التراكيب العربية من خلال تحليل شريحة من النصوص محددة كصورة بعينها من القرآن أو القرآن كله أو عدد من القصائد أو ديوان بعينه أو تحليل المختارات كالأضمعيات والمفضليات أو جهرة أشعار العرب أو كتب الحماسة انطلاقاً من الوظائف التي حددها النحاة للحرف الواحد في الأبواب المختلفة للنحو.

ولقد وضعت يدي على حرف التاء من خلال تعرضي لأبواب الصرف بالبحث والدراسة فوجدت أن هذا الحرف يستعمل مميِّزاً للجنس والعدد وبعض أنواع المصادر وكذا في النسب والتصغير، إضافة إلى وظائف عديدة يؤديها من خلال أبواب النحو والصرف تصلح لتأهيل الدراسة في هذا البحث لأن يكون محوراً لمعظم أبواب الدرس الصرفي.

ولقد طالعت دراستين إحداهما لدكتور محمود سليمان ياقوت بعنوان العلامة في النحو العربي(*)، وأخرى للدكتور إبراهيم إبراهيم بركات بعنوان التأنيث في اللغة العربية(*) ويبدو من خلال تناول الأستاذين الجليلين أنه كان ينقصهما أن يكون بحث كل منهما منصباً على التاء ووظائفها المتعددة في التراكيب العربية من ناحية، وفي الأبواب الصرفية والنحوية ومسائل اللغة المختلفة من ناحية أخرى، ولما بدا لكل منهما أن مادة بحثه قاصدة عن الوفاء بالموضوع الذي اختاره عنواناً لدراسته لم يجد كل منهما مخرجاً إلا أن يركز على حرف التاء ومن هنا كان لابد أن نضع أمام الدارسين والباحثين الحقائق اللغوية، والخصائص التركيبية التي يؤدي فيها هذا الحرف دوراً بارزاً ومهماً لا يقل عن دور الواو والفاء والنون إن لم يكن لدور التاء الأهمية ذاتها.

وقد بدأ عدد من الإشكاليات نعرض لها في هذا المبحث ونعرض فيما يليه من مباحث لطرق المعالجة ووسائلها.

فبعض الدارسين يعد التاء علامة وبعضهم لا يعدها كذلك، ويبدو أن ذلك راجع إلى وحدات اللغة من الأسماء التي وضع كل فريق من هؤلاء الباحثين يده عليها، فبعض مفردات اللغة تحتاج إلى علامة التاء لتتحول إلى المؤنث كما أن هناك العديد من مفردات اللغة التي لا تحتاج إلى مثل هذه العلامة لتكون مؤنثة بل هي مؤنثة بذاتها وبنيتها ومادتها اللغوية كما أن هناك فئة أخرى من المفردات يستوي فيها المذكر والمؤنث أي أنها لا

(*) طبع ونشر دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية.

(*) طبع ونشر دار المعارف القاهرة.

تحتاج إلى هذه العلامة، ومن هنا بني الفريق الأخير رأيه بعدم عد التاء علامة ومن هنا أيضاً تكون فكرة التذكير والتأنيث هي الباعث على هذا الرأي خصوصاً الفئة التي يستوي فيها التذكير والتأنيث والفئة التي لا تحتاج إلى علامة تأنيث، لكنَّ هناك وظائف عديدة للتاء تؤديها فيها مفردات اللغة على اختلاف أشكالها وبناها ومحتواها اللغوي وتلك التي تعضد فكرة أن التاء تعد إحدى علامات اللغة المهمة التي بدونها لا تتحقق العديد من الوظائف للمفردات ومن هذا المنظور الوظيفي الذي نعالج به هذا البحث وجب أن ننظر إلى التاء على أنها وحدة ذات مبنى ووظيفة وهي بذلك تشبه الأدوات وبعض الحروف، ومن ثم وجب النظر إليها على أنها وحدة من وحدات الكلام العربي الرئيسة التي صُنِّف إليها الكلام العربي، وهذا الأمر يدعو إلى تساؤل، وهو لماذا لم ينظر المحدثون من أنصار البنيوية الوظيفية إلى التاء وأمثالها من العلامات على أن تكون قسماً قائماً بذاته من أقسام الكلام العربي يضاف إلى الخوالف والصفات والظروف وغيرها من التقاسيم التي أرادوا أن يضيفوها إلى أقسام الكلام العربي؟!

ومن إشكاليات هذا الصامت أن بعض الدارسين يطلقون عليها هاء التأنيث وتاؤه وفقاً لرسمه الإملائي، فهاء التأنيث هي التي تلحق أواخر بعض الأسماء، فتكون علامة على تأنيثها وضعاً، مثل: خديجة، فاطمة، أو للتفرقة بين الأسماء المذكرة والمؤنثة، مثل: نشيطة، مرتفعة، فارقة.

أو تلحق آخر بعض جموع التكسير، بشرط ألا تنتهي مفرداتها بتاء مفتوحة، مثل: سعاة، قضاة، غزاة، أما التاء في أصوات، وأبيات، وأموات فهي من أصل الكلمة، وليست للتأنيث.

أو تلحق آخر بعض الأسماء للمبالغة، مثل: نابغة، راوية، علّامة، نسَّابة.

وهاء التأنيث هذه تُحرك، ويفتح ما قبلها، وعلامتها أن يوقف عليها بالهاء، وترسم هذه الهاء تاء مربوطة، إلا إذا أضيف الاسم إلى ضمير فتُرسم تاء مفتوحة، مثل: إجابته، مناقشتها، مكافأتهم.

وهذا يبين دور السياق اللغوي في سلوك التاء، ومن ثم وظائفها والمصطلحات التي تطلق عليها. فتلحق تاء التأنيث بالحرف "ثمت" أما "ثمة" الظرفية المفتوحة التاء فإنها ترسم بالتاء المربوطة وهذا يبين دور الرسم الإملائي في التمييز بين أقسام الكلام من حيث الحرفية أو الاسمية.

يذكر ابن التستري (ت361هـ): أنه ليس يجب الاشتغال بطلب علامة تميز المذكر من المؤنث، إذ كانا غير منقاسين، وإنما يعمل فيهما على الرواية، ويرجعان فيما يجريان عليه إلى الحكاية[40]...

كما يذكر برجشتراسر: "والتأنيثُ والتذكيرُ من أغمض أبواب النحو، ومسائلهما عديدة مشكلة، ولم يوفق المستشرقون إلى حلها حلاً حازماً، مع صرف الجهد الشديد في ذلك... وأما تاء التأنيث بالأخص فهو كثير الاضطراب والتحالف"[41].

ولا تقوم دوماً علاقة بين مفهومي الجنس في علوم الطبيعة والأحياء، وعلم التقعيد والصرف، إذ يؤدي التصنيف الجنسي، في العلوم الطبيعية، إلى مثلث رؤوسه المذكر والمؤنث والمحايد جنسياً، ويكون المذكر من حمل عضواً جنسياً مذكراً، والمؤنث من حمل عضواً مؤنثاً، والمحايد جنسياً ما خلا من كل عضو جنسي، وقد تبني علم اللغة التقابلي هذا التقسيم فتتطابق الجنس الطبيعي مع الجنس الصرفي. ويري ريمون طحان أن اللغة العربية لم تأخذ بمفهوم الحياد الجنسي، واعتادت توزيع المفردات على فئتي التذكير والتأنيث، وربطتها باعتبارات لا علاقة لها بالجنس، ووزعتهما توزيعاً تحكمياً واعتباطياً وأدخلت في باب التأنيث ما ليس منه، وأخرجت منه ما منه، أو ما كان ينبغي أن يندرج فيه وحتى أنها نسجت على المنوال عينه، بخصوص التذكير.

فهناك كلمات مؤنثة غير مميزة بعلامة التأنيث، فذكر بعض حالاتها: ووزعت العربية الكون وما يشتمل من مخلوقات ومحوسات ومفاهيم مجردة إلى فئتين: فئة القوى أو السامي والرفيع وفئة الضعيف أو الحقير والوضيع. وقد خلا القوى من كل مميز، سواء أكان ذكراً أم أنثي على حدٍ سواء أما زوج– أتان– والعائذ، والمطفل، والبكر، والثني، والمشدن من التوق مؤنثات جنسياً وأقوياء من فئة العقلاء والأنعام، ولذا لا يحملن مميزات الجنس الصرفي.

ولم يلحق مميز التأنيث بعض الحيوانات الضعيفة عنكبوت، ضبع.

ولا يظهر مميز التأنيث في أسماء بعض الآلات نعل، عصا، فأس، قوس، دلو، رحي، إزار، سكين، سلاح، موس، قدر...، وبعض الجوارح، والأعضاء التي تحمل على الآلة والأداة يد، عين، أذن...

([40]) انظر ابن التستري: المذكر والمؤنث ص56 تحقيق د/أحمد هريدي القاهرة (د.ت).

([41]) انظر التطور النحوي، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة 1929، أخرجها وصححها وعلق عليها الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب 113–114.

وتحافظ بعض المفردات على صيغة مشتركة في حالتي التذكير، والتأنيث، ولا تتسم الصيغ بالمميز التاء (فعول، فعيل، مفعال، مفعل.. [42].

وهناك كلمات مذكرة مميز بعلامات التأنيث، نذكر منها: بعض أعلام الذكور العقلاء التي تتسم بمميز التأنيث (حمزة، طلحة).

ورأي البعض أن الفعل يؤنث حتى مع جمع المذكر السالم، ورأي آخرون أن ذلك لا يجوز في جمع المذكر السالم، ولكنه ممكن مع جمع التكسير المذكرة.

إن المميز الصوتي الذي يضاف إلى المذكر، ويحوله إلى مؤنث ينشأ عن تحقيقات صوتية مختلفة منها التاء التي تلفظ، والتاء التي يوقف عليها بالهاء، والمد الصوتي الذي يميل إلى الياء والكسر، أو إلى المد المنتهي بهمزة أو ألف فتكون علامات التأنيث (ة، ت، ء، رَ، اء، ا). وعلامة التأنيث الشائعة هي التاء، وهي مجهولة المصدر، ويظن البعض أنها اسم إشارة، أفزع من معناه، ويرى فيها البعض علامة حالة المفعولية أو إشارة نصب، ومنهم من يعدها علامة تصغير وتحقير فـ(شمسية وأذنية ونعيلة) تصغير بوجود التاء، و(هذرة وسخرة وحمزة) تحقر بوجود التاء، و(ثمرة وبقرة وتمرة) تدل بوجود التاء على وحدات هي أقل من الكل أو من المجموعة، و(سيئة) تجرد بوجود التاء، والعقول البدائية تعزف عن المجرد ولا تقيم وزناً له، وتولى جّل اهتمامها للعالم الحسّي. وتلحق التاء ببعض المفردات الخاصة بالإناث والتي خلت من المميو، لفترة معينة من تاريخ اللغة (زوجة، مرضعة، طالقة) ويبلغ التقعيد أشده في شيخة وإنسانة وأسدة وغلامة ورجلة (من رجل) التي انتقلت من فئة التذكير إلى فئة التأنيث، بالتاء المميزة. وقد اقتصرت وظيفة التاء في أذهان الدارسين والمتعلمين في اللغة العربية، على عملية التأنيث (مؤمن ← مؤمنة، كاتب← كاتبة، فعل← فعلت).

وقد أدي هذا كله إلى تبلور الإشكالية التي تتصدر هذا البحث أضف ذلك إلى إمكانية انتساب التاء إلى أغلب وحدات الكلام العربي.

وعند النحاة أن التاء علامة لفظية، تلحق الاسم المذكر نحو: طلحة وحمزة، وتؤدي إلى منعها من الصرف للعلمية، ولفظ التأنيث[43]. بالرغم من أن هذه الأعلام ليست مؤنثة في الحقيقة لكنها على اللفظ، ومثلها قولنا (ثلاث ليالٍ) خالفت ثلاث كلمة (ليالٍ) على التقدير بأن مفردها ليلة، وهي مؤنثة لفظاً. وتوقف النحويون، بعد ذلك، أمام كلمتي "أخْت" و"بنْت"،

([42]) انظر ريمون طحان: فنون التقعيد وعلوم الألسنية، ص228، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط1، 1982م.

([43]) انظر ابن السراج: الأصول في النحو، 84/2، حققه عبدالحسين الفتلي بغداد 1393هـ/1973م.

فإن التاء فيها ليست علامة تأنيث لسكون ما قبلها، وقد أشار إلى ذلك سيبويه في باب الممنوع من الصرف؛ فقال: لو سميت بهما رجلاً لصرفتها معرفة، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم. على أن سيبويه قد تسمح في بعض ألفاظه فقال: "هما علامة تأنيث"، ويوجه ابن جنى هذا القول قائلاً: (وإنما ذلك تجوز منه في اللفظ، لأنه أرسله غفلاً، وقد قيده وعلله في باب الممنوع من الصرف، والأخذ بالقول المعلل أولى من الأخذ بقوله: "الغفل المرسل"، ووجه تجوزه أنه لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما إلا مع المؤنث صارتا كأنهما علامتا تأنيث"[44].

والتأنيث في هاتين الكلمتين علامته الصيغة نفسها، ومعنى الصيغة بناءهما على وزن "فُعْل وفِعْل" وإبدال الواو فيهما لاماً؛ لأن هذا عمل اختص به المؤنث، ويدل أيضاً على ذلك إقامتهم إياه مقام العلة الصريحة، وتعاقبهما على الكلمة الواحدة، وذلك نحو: ابنة وبنت فالصيغة في "بنت" قامت مقام الهاء في "ابنة"، فكما أن الهاء علم تأنيث لا محالة، فكذلك صيغة "بنت" علم تأنيثها، وليس "بنت" من "ابنة" كصيغة من صعب، إنما نظير "صعبة" من "صعب" "ابنة" من "ابن"[45].

وقد حمل ابن جني على هاتين الكلمتين التاء في بعض الكلمات قائلاً "كذلك القول في تاء ثنتان، وتاء ذيت، وكيت، التاء في جميع ذلك بدل من حروف العلة كتاء بنت وأخت، وليست للتأنيث إنما التاء في ذية وكية واثنان وابنتان للتأنيث"[46].

وفيما مضى لا تعد التاء لاحقة (علامة) وإنما هي من أصل الكلمة وفيما يلي تصنيف لمجموعات من الأسماء المؤنثة في العربية.

– صفات تعبر عن مؤنث حقيقي مما يرد بدون لاحقه تأنيث مثل:

أم– طالق– عاقر– مُرضع– بِكر– يِثّب– حائض– طامت– حامل– عانس– فارك (المبغضة لزوجها)

– الحَرْف (الناقة الكبيرة العجفاء) الدِّلِقم (الناقة العجوز الثَّرمَاء، أي المشقوقة الشفتين).

– أسماء أعلام مؤنثات بدون لاحقه مثل: مرسم– هند– دَعْد– زينب– (ويسمى مؤنثاً معنوياً).

([44]) انظر ابن جنى: سر صناعة الإعراب، 165/1، 166، حققه مصطفي السقا وآخرون الطبعة الأولى، الحلبي 1374هـ/1954م.

([45]) انظر ابن جني: سر الصناعة 165/1، 166.

([46]) انظر ابن جني: الخصائص، 202/1.

– أسماء مؤنثة مشتقة من غير لفظ المذكر – بلاحقة أو بغير لاحقة– وهي مؤنثات حقيقية مثل:

أمّ (مذكرها أب)– امرأة (مذكرها رجل)– فرس (مذكرها حصان) أتان (مذكرها حمار) النعجة (مذكرها كبش)– صيغ على وزن (فَعَالٌ– فَعَال) وهي تدل على التأنيث بلا علامة مثل: امرأة حَصَانٌ (محصنة)– ورزان (رزينة) وثَقَالٌ (من الثقل).

ويقال مع ياء النداء:

يا فَسَاقِ (فاسقة)، ياغَدَارِ – يا لَكَاعِ– يا خَبَاثِ (مبنية على الكسر).

وهي نداء للأنثى التي توصف بهذه الصفات وتأتي على هذه الصيغة أيضاً أسماء الأعلام مثل:

قطام– حزام– غفار – وكلها أسماء إناث .

–أسماء وأعلام بلاحقة تأنيث عوملت من ناحية الشكل على أنها مؤنثة مثل:

طلحة– حمزة– عنترة– عتبة– معاوية– أمية– عكاشة– شحاتة. وهي في الأصل أو الجنس أعلام لذكور مما يُبرز بشكل جلي الإشكالية في هذه اللاحقة أو العلامة.

وهناك بعض الصفات التي تختص بالمذكر، وأصل استعمالها في اللغة كثرة استعمالها معه؛ لذلك يقال: "امرأة عاشق" لم يدخلوا علامة التأنيث فيه؛ لأنه مذكر في الأصل، وذلك أن الرجل يوصف بهذا أكثر مما توصف به المرأة. ومما وصفوا به الأنثى ولم يدخلوا فيه علامة التأنيث لأن أكثر ما يوصف به المذكر قولهم: أمير بن فلان امرأة ووصي، وفلانة وصي فلان ووكيل فلان، فالأمارة والوصية والوكالة الغالب عليها أن تكون للرجال دون النساء[47].

ويشبه ذلك أن تكون هناك صفة خاصة بالمؤنث، ولم يدخلوا معها علامة التأنيث؛ لأن النساء أغلب على هذا الوصف مثل: عانس وطالق وحائض، وكذلك يقولون: امرأة قاعد، إذا أرادوا أنها قعدت عن الولد ويئست منه، فهذا وصف لا يكون إلا للنساء، ولا يحتاج فيه إلى علامة التأنيث.

قال حميد بن ثور:

إزاء معـــاشٍ مـــا يـــزالُ نطاقُهـــا

([47]) انظر ابن الأنباري: المذكر والمؤنث: 139/1، تحقيق: د طارقالجنابي، بغداد 1978م.

وهناك أسماء دالة على أشياء طبيعية مؤنثة بلا لاحقة مثل: أرض– بئر– جحيم– دار– رحم– رَحَى– ريح– سَقَر– شمس– لَظَى– دُكاء (اسم للشمس)– عروض– عَصَا– فأس– قُلْك– كأس– طاس– النَوَي (البعد)– شَعُوب (المَنّية)– نار– نَعْل– أسماء الريح: الصَّبا– القَبُول– الدَّبُور– الجنوب– الشمال– الهيْف– الحَرُور– السموم.

ولم يذكر في اللغة العربية إلحاق تاء التأنيث في بعض الصفات المشتقة، وعدت هذه الصفات بصيغها هذه مشتركة بين المذكر، والمؤنث، وهذه الصفات تكون على الأبنية التالية:

– فَعُول: بفتح فضم طويل.

إذا كان بمعنى "فاعل"، فيقال: رجل صبور، وامرأة صبور، بمعنى "صابرة" ورجل طهور، وامرأة طاهرة، ومنه كذلك قول تعالى: **(وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيّاً)**[49]– **(وَلَمْ أَكُنْ بَغِيّاً)**[50].

أما ما سمع من قولهم: امرأة ملولة، فإنما التاء فيها للمبالغة لا للتفرقة بين المذكر والمؤنث، فهم يقولون كذلك: رجل ملولة.

أما قولهم: امرأة عدوة، فهو شاذ، وربما كان محمولاً على (صديقة) كما في عكسه، وهو حمل "صديق" على "عدوة" في قوله:

لم أنجل وأنت صديق.

والقياس "صديقة"، وهم يحملون الضَّد على ضده، كما يحملون النظير على نظيره"[51].

وإذا كان "فعول" بمعنى "مفعول" لحقته التاء لتفصل بين المذكر منه والمؤنث، فتقول: جمل ركوب، وناقة ركوبة، وكذلك: أكولة بمعنى مأكول وحلوبة بمعنى محلوبة.

– فَعِيل: بفتح فكسر طويل.

لا تلحق التاء فاصلة بين المذكر والمؤنث فينما كان على بناء "فعيل" إذا كان بمعنى "مفعول"، نحو رجل قتيل، وامرأة قتيل، وكذلك: "جريح" صفة لكل من المذكر والمؤنث، وكل منهما بمعنى: "مقتول، ومجروح".

وشذ في ذلك "ملحفة– جديدة" بالتاء، حيث يختلف النحاة في أصلها.

([48]) انظر ابن الأنباري: المذكر والمؤنث، 149/1.

([49]) مريم28.

([50]) مريم20.

([51]) انظر الشيخ خالد الأزهري "شرح التصريح على التوضيح" 287/2 القاهرة 1325هـ.

يرى الكوفيون أن "فعيلا" هنا بمعنى "مفعول"، أي: مجدودة، وهي المقطوعة عن المنوال عند الفراغ من نسجها، وبذلك فهي شاذة هنا.

أما البصريون فيرون إنها بمعنى "فاعلة"، أي: جدت، يقال: جد الشيءُ، يجد، إذا صار جديداً وهو ضد الخلق، وبذلك لا يكون فيها شذوذ.

أما إذا كانت كما سمع فيها سقوط التاء[52]، أي: ملحفة جديد، فإن الشذوذ يضاد كلاً من الرأيين السابقين.

ومن ذلك: ريح خريف، أي: شديدة الهبوب، وكف خضيب، وعين كحيل.

أما إذا كان "فعيل" بمعنى "فاعل" فإن التاء تلحق به، نحو: امرأة ظريفة، وكريمة، ورحيمة، ولم تدخل التاء هذين الوزنيين لعدم جريانهما على الفعل، ودخول التاء على الصفة محمولٌ على فعلها.

- مِفْعَل: بكسر فسكون ففتح.

نحو: مِغْشَم (للذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته)، ويِدْعس من الدَعس، وهو الطعن).

ولم تدخل التاء هذا البناء لأنه صفة لا تجري على فعل، ولأنه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في أوله.

- مِفْعَال: بكسر فسكون ففتح طويل:

نحو:منحار، يقال: رجلُ منحار، وامرأة منحار، وكذلك مهذار صفة للجنسين.

وشذ: ميقان وميقانة (من عدم التردد)، فيقال: رجل ميقان وامرأة ميقانة.

- مِفْعيل: بكسر فسكون فكسر طويل.

نحو: مِعطِير (من العطر)، فيقال: رجل معطير، وامرأة معطير. وشذ: مسكين ومسكينة وسمع: امرأة مسكين على القياس. حكاه سيبويه. والعلة في عدم إلحاق التاء هذين الوزنيين كما هو في البناء الثالث.

هذا: أي عدم إلحاق التاء بالصفة التي تكون من هذه الأبنية، إذا كانت جارية على موصوف ظاهر أو معنوي ولو كان هذا الموصوف معنوياً كالمبتدأ أو ما في حكمه كما أن هذا الحكم يسري على جميع هذه الصفات وليست صفة واحدة- فعيل[53].

([52]) انظر ابن يعيش: شرح المفصل 5: 101 مطبعة المنيرية بمصر(د. ت).

([53]) انظر محمد الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 96/4 القاهرة 1305هـ.

وقد صنفت الكلمات التي وردت على النحو السابق والواردة على النحو الآتي إما على أساس المعنى أو على الصيغ والأوزان أو على المعنى الناتج عن تحويل صيغة من وزن إلى وزن آخر أو على الظواهر المختلفة التي تستعمل فيها هذه الكلمات في الحياة.

فهناك أسماء بدون لاحقة ويستوى فيها التذكير والتأنيث مثل: إبط– إزار– حال– حانوت– خْمر– دِرْع– دَلْو– روح– زقاق– سبيل– طريق– سُرَي– سراويل– سلاحٌ– سماء– سوق– صاع– ضُحى– عَجُز– عَضُد– عنق– قفا– كبد– لسان– نَفْس– فردوس– قِدْر– مسك– مِلْح– منجنيق– عقرب– عنكبوت– فرس– فِهْر– ضبعُ– عُقَابٌ– أرنب– قميص.

ويستوي المذكر والمؤنث في المصادر الموصوف بها، فتقول: "جاء الرجل العدل، وجاءت المأة العدل". وكذا في الصفات إذا جاءت على الأوزان الآتية: مِفْعَل– مِفْعال–ة مِفعيل– فعول بمعنى فاعل– فِعْل– وفَعَل وفعيل بمعنى مفعول. فتقول: هذا رجل، أو هذه امرأة مِقْوَلٌ، مِقْوالٌ، عجوز، ذِبْحٌ، أي مذبوحة، جَزَرٌ أي مجزورة، قَتيلٌ.

وقد تلحق التاء بعض هذه الأوزان، إما شذوذاً، مثل "مسكينة"، وإما خشية الالتباس، وذلك إذا لم يذكر الموصوف في الكلام، كقولك: "رأيت قتيلة".

هذا، ومن الأسماء ما يذكر ويؤنث، مثل: الدلو– السكين– السبيل– الطريق– السوق– وغيرها. ومن الأسماء ما يكون للمذكر والمؤنث، وفيه علامة التأنيث، مثل: السخلة– الحية– الدابة... إلخ.

وللعلامة قواعد من حيث إلحاق تاء التأنيث بالفعل، فهي تحكمه في بعض التراكيب النحوية.

فإلحاق تاء بالفعل لا يعود إليه هو، بل يعود إلى الفاعل نفسه، ولو كان عائداً إلى الفعل لقلنا:

قامتْ زيد وانطلقت جعفر.

ولذلك يمكن أن نعلل إلحاق تلك التاء بـ"نعم" وبئس" فنقول: نعمت المرأة وبئست الجارية، دون أن يقبلا التصرف، "لأن الفعل لم يكن في القياس تأنيثه، ألا تراه مفيداً للمصدر الدال على الجنس، والجنس أسبق شيء إلى التذكير وإنما دخل علم التأنيث في نحو: قامتْ هند، وانطلقت جمل لتأنيث فاعله... فلأجل ذلك ما اعتزموا الدلالة على خروج هذين الفعلين إلى معنى المبالغة بترك تصرفهما الذي هو أقعد من غيره فيهما، دون الاقتصار على ترك تأنيثهما؛ إذ التأنيث فيهما ليس في الأصل مستحقاً لهما، ولا راجعاً إليهما، وإنما هو مراعي

به تأنيث فاعليهما"[54] والتأنيث قسمان حقيقي وغير حقيقي ما لحق اللفظ فقط، لم يكن تحته معنى له، وذلك نحو البشري، والذكري، وطرفاء، وصحراء، وغرفة، وظلمة، ودار، ونار، فتأنيث هذه الأشياء تأنيث لفظ لا تأنيث حقيقة[55].

وقد ربط أبو علي الفارسي ذلك بإلحاق علامة التأنيث بالفعل من عدمه، فما كان من التأنيث حقيقياً، فإن تذكير فعله إذا تقدم فاعله لا يسوغ في الكلام وحال السعة، وذلك نحو: سعت المرأة، وذهبت سلمي، وقعدت أسماء فتلزم العلامة على حسب لزوم المعنى وحقيقته لتؤذن بأن المسند إليه الفعل مؤنث[56]. وقد أشار النحويون إلى أنه إذا كان هناك فصل بين الفعل وفاعله الحقيقي التأنيث جاز إسقاط العلامة. قال جرير:

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوء على بابِ استها صلبٌ

وتقدير الكلام في صدر البيت: ولد أم سوء الأخطيل، لو ورد على هذا النحو لوجب أن يقال: ولدت، ولكن التقديم للمفعول به "الأخيطل" على الفاعل "أم" هو الذي أجاز ذلك. ويبدو أن هذا الفصل بين الفعل وفاعله الحقيقي التأنيث علامة أو قائم مقام العلامة، ولذلك أجازوا أن يقال في الكلام "حضر القاضي اليومَ امرأةٌ" ويعلق المبرد على هذه الجملة بقوله: "فيجيزون الحذف مع طول الكلام، لأنهم يرون ما زاد عوضاً مما حذف"[58].

فإن كان التأنيث غير حقيقي جاز تذكير الفعل الذي يسند إليه متقدماً.. قال تعالى: **(فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ)**[59] وقال تعالى: **(وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ)**[60].

وقال تعالى: **(وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ)**[61]... وقد ورد ذلك في الشعر قال عامر بن جوين الطائي:

فلا مزنةٌ ودقتْ ودقها ولا أرض أبقلَ إبقالها

([54]) انظر ابن جني: الخصائص: 244/3 تحقيق محمد علي النجار دار الكتب المصرية القاهرة 1955م.

([55]) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي: 86 حققه حسن شاذلي فرهود مطبوعات جامعة الرياض- 1401هـ/1981م.

([56]) انظر الإيضاح العضدي: 86، 87.

([57]) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق محي الدين عبدالحميد، القاهرة 1953م.

([58]) انظر المبرد "المقتضب": 337/2 حققه محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة1388/1385هـ.

([59]) سورة البقرة، آية (275).

([60]) سورة الحشر، آية (9).

([61]) سورة هود، آية (87).

وقد توقف ابن جني أمام هذا الشاهد ودرسه من منظور "العلامة" وغيرها. قال: "وأما قوله... ففيه شيئان يؤنسان وواحد يوحسن منه. وأما المؤنسات فأحدهما أنه فأحدهما أنه تأنيث لفظي لا حقيقي، والأخر أنه لا علامة تأنيث في لفظه.

وأما الموحسن فهو أن الفاعل مضمر، وإذا أضمر الفاعل في فعله، وكان الفاعل مؤنثاً، لم يحسن تذكير فعله حسنه إذا كان مظهراً، وذلك أن قولك: قام هند، أعذر من قولك: هند قام، من قبل أن الفعل منصبغ بالفاعل المضمر فيه أشد من انصباغه إذا كان مظهراً بعده، فقام هند على صبغة أقرب مأخذاً من هند قام لما ذكرناه، وذلك أنه إذا قلت: قام، فإلى أن تقول: هند، فاللفظ الأول مقبول غير ممجوج؛ لأن الفعل أصل وضعه على التذكير، فإذا قلت: هند قام، فالتذكير الآتي من بعد مخالف للتأنيث السابق فيما قبل، فالنفس تعافه لأول استماعه. وقولك: هند قام النفس تقبل تذكير الفعل أول استماعه إلى أن يأتي التأنيث فيما بعد. وقد سبق تذكير الفعل على لفظ غير مأبي ولا مرذول، ورد الغائب ليس كاستئناف الحاضر[62].

وقد أشار ابن جني إلى التأنيث غير الحقيقي ودوره في ترك علامة التأنيث وإليحاقها، وذلك حين توقفه أمام قول الشاعر:

إنَّ امـرأ غـرَّه مـنكنَّ واحـدةٌ بعدِي وبعدَك في الدنيا لمغرورُ

قال: "فإن كان التأنيث غير حقيقي، كنت في إلحاق العلامة وتركها مخيراً. تقول: حسنت دارك، واضطرمت نارك، وإن شئت: حسن واضطرم، إلا أن إلحاقها أحسن من حذفها"[63]. ثم أضاف أبو الفتح في النص نفسه عاملاً من العوامل التي تجعل من الجائز الحذف لعلامة التأنيث: "فإن فصلت بين الفعل والفاعل ازداد ترك العلامة حسناً. تقول: حسن اليوم دارك واضطرم الليلة نارك أو قد يجوز مع الفصل تذكير الفعل مع التأنيث الحقيق"[64].

---

[62]) انظر لابن جني: 112/2 المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها، حققه علي النجدي ناصف وآخرون، القاهرة 1389/1386هـ.

([63]) السابق.

[64]) انظر ابن جني: اللمع في العربية: 116 حققه حسين محمد شرف، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة1399/1979م.

- المصادر والمراجع:

- أولاً: المصادر والمراجع العربية:

1. أسباب حدوث الحروف لابن سينا نسخ وتصحيح محب الدين الخطيب مطبعة المؤيد بالقاهرة 1332هـ.

2. الانتباه والنظائر في النحو للسيوطي مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الثانية 1359هـ.

3. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبدالحسين الفتلي بغداد 1393هـ/1973م.

4. أقسام الكلام العربي د/فاضل مصطفي الساتي مكتبة الخانجي- القاهرة 1397هـ/1977م.

5. الأنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري- تحقيق محي الدين عبدالحميد، القاهرة 1953م.

6. الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي- تحقيق حسن الشاذلي نرهود- مطبوعات جامعة الرياض- 1401هـ/1981م.

7. البرهان في علوم القرآن للزركشي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- بيروت دار المعرفة للطباعة والنشر ط3- بيروت لبنان1972م.

8. البلاغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الأنباري- تحقيق د. رمضان عبدالتواب- دار الكتب- 1970م.

9. تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ترجمة د/عبدالحليم النجار، دار المعارف القاهرة 1961م.

10. التأنيث في اللغة العربية د/إبراهيم إبراهيم بركات ط1988م المنصورة.

11. التطور النحوي براجشترسر محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة 1929م، أخرجها مصححها وعلق عليها د. رمضان عبدالتواب.

12. تقويم الفكر النحوي د. علي أبو المكارم دار التراث بيروت.

13. الجانب الصوتي للوقف في العربية ولهجاتها د/أحمد طه حسانين سلطان ط1 1411هـ/1991م.

14. حاشية الصبان على شرح الأشموني محمد الصبان دار إحياء الكتب العربية- عيسي الحلبي بمصر (د.ت).

15. الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار- دار الكتب المصرية القاهرة 1955م.

16. دراسات في علم اللغة د. فاطمة محجوب- دار النهضة العربية- القاهرة1976م.

17. دراسات في علم اللغة د. كمال بشر، القسم الثاني– دار المعارف بمصر1969م.
18. دراسات في فقه اللغة، د/صبحي الصالح– دار العلم للملايين بيروت1983م.
19. دور الكلمة في اللغة استيفان أولمان– ترجمة د/كمال بشر– القاهرة، مكتبة الشباب 1975م.
20. سر صناعة الأعراب لابن جني– تحقيق مصطفي السقا وآخرون ط1– الحلبي 1374هـ/1954م.
21. السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه– عبدالمنعم فائز– دار الفكر– ط1، 1403هـ/1983م.
22. شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري القاهرة، 1325هـ.
23. شرح الشافية للرضي الاستراباذي– تحقيق محمد نور الحسن وآخرين– دار الكتب العلمية– 1982م بيروت.
24. شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد مصر، مطبعة السعاة، ط5، 1367هـ/1947م.
25. شرح الكافية للرضي– دار الكتب العلمية– لبنان– بيروت1979م.
26. شرح المفصل لابن يعيش– مطبعة المنيرية بمصر (د.ت).
27. الصاجي لابن فارس تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة مطبعة عيسى البابي الحلبي 1977م.
28. طبقات النحويين واللغويين– الزبيدي– تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم– القاهرة– دار المعارف– ذخائر العرب1973م.
29. العربية الفصحى نحو بناء عربي جديد– هنري غليش ترجمة د/عبدالصبور شاهين– دار العلم للملايين– بيروت1983م.
30. العلامة في النحو العربي د/محمود سليمان ياقوت– دار المعرفة الجامعية ط1، 1989م الإسكندرية.
31. علم اللغة العام د. كمال بشر– دار المعارف، ط5، 1979م.
32. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. د/محمود السعران، ط دار المعارف بمصر1962م.
33. فقه اللغة وسر العربية للثعالبي– المكتبة التجارية بمصر 1357هـ/1958م.
34. فقه اللغة المقارن د/إبراهيم السامرائي– دار العلم للملايين– بيروت– 1968م.
35. فنون التقعيد وعلوم الألسنية– ريمون الطحان– دار الكتاب اللبناني– بيروت، ط1982م.

36. الفهرست لابن النديم– المكتبة التجارية، القاهرة1348هـ.
37. الكتاب سيبويه– تحقيق عبدالسلام هارون– دار القلم– القاهرة1966/1977م.
38. كتاب اللامات للزجاجي تحقيق د/مازن المبارك، ط، 1389هـ/1969م.
39. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، طبع وكالة المعارف 1360هـ/1941م.
40. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: مكي بن أبي طالب، د/محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة بيروت1984م.
41. الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، د/حلمي خليل الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980م.
42. لسان العرب لابن منظور، الدار المصرية للتأليف والترجمة القاهرة، مطبعة مصورة عن طبعة بولاق.
43. لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني، تحقيق: عامر السيد عثمان، د/عبدالصبور شاهين، القاهرة 1392هـ/1972م.
44. اللغة العربية معناها ومبناها د/تمام حسان، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973م.
45. اللغة– فندريس، ترجمة الأستاذين عبدالحميد الدواخلي، محمد القصاص، الانجلو القاهرة 1950م.
46. اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة بحث في النظرية د/محمد العبد، القاهرة، ط1، 1990م.
47. اللُمع في العربية ابن جنى– تحقيق: حسين محمد شرف، ط1، عالم الكتب، القاهرة 1399هـ/1979م.
48. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والأفصاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة 1386/1389هـ.
49. محاضرات في علم اللغة الحديث، د/عبدالمجيد عابدين، الإسكندرية 1986م.
50. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د/رمضان عبدالتواب، ط1، 1403هـ/1982م، مطبعة المدني، القاهرة.
51. المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق د/طارق الجنابي، بغداد، 1978م.
52. المذكر والمؤنث لابن التستري– تحقيق: د/أحمد هريدي، القاهرة(د.ت).
53. المذهر للسيوطي– تحقيق محمد أحمد جاد المولي وآخرون ط عيسي الحلبي (د.ت).
54. معاني الحروف الرماني– تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي، مكة المكرمة1986م.

55. معاني القرآن، الفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد النجار علي النجار– الهيئة العامة للكتاب، القاهرة1980م.

56. المفصل، الزمخشري، دار الجيلب، بيروت، لبنان(د.ت).

57. المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، 1388/1385هـ.

58. مناهج البحث في اللغة، د/تمام حسان، القاهرة، 1955م.

59. من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، الأنجلو المصرية، ط2، 1958م.

60. المنصف، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفي، عبدالله أمين، مصر، 1373هـ/1954م.

61. نشأة دراسة حروف المعاني، د/هادي عطية، مصر دار الحرية للطباعة بغداد (1405هـ/1985م).

62. النشر في القراءات العشر ابن الجذري، نشر محمد أحمد دهمان، ط دمشق 1345هـ.

63. نهاية القول المفيد في علم التجويد، محمد مكي نصر، القاهرة 1308هـ، ط1، بولاق.

64. همع الهوامع للسيوطي، بيروت (د.ت).

65. وفيات الاعيان لابن خلكان تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد مطبعة السعادة بمصر 1948م.

ثانياً: الدوريات:

1. مجلة كلية الآداب الإسكندرية 1980م.

2. مجلة كلية الآداب المنصورة 1982م.

ثالثاً: المصادر والمراجع الأجنبية:

1. Hartman R.R.Kand Estorck,f.c, Dictionarg of language and linguistics London,1972.
2. wright.w, Lectures Lectres in the comparative grammer of the semitic languages combridge 1990.
3. zgusta ladislan, manual of lexicography monton, the hague, Paris, 1971.